

Distr.
GENERAL

S/1995/457
4 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٩٦٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي قرر فيه مجلس الأمن مد وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومنذ اعتماد ذلك القرار، قدمت الى المجلس تقارير عن حالة رواندا في ٦ شباط/فبراير (S/1995/107). وفي ٩ نيسان/أبريل (S/1995/297)، وعن حالة الأمن في معسكرات اللاجئين الروانديين في يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير (S/1995/65)، ويوم ١٤ نيسان/أبريل (S/1995/304). كما أطلعت المجلس شفويا على التطورات الراهنة في رواندا. ويعطي هذا التقرير معلومات محدثة عن الحالة منذ تقريره المرحلي المؤرخ ٩ نيسان/أبريل، كما يقدم توصيات تتعلق بدور الأمم المتحدة في رواندا.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - ساد رواندا جو من الاستقرار النسبي منذ تقريره الأخير المقدم الى مجلس الأمن. والسلم مستتب الى حد كبير في البلد، وعادت اليه خطوط الكهرباء والمياه والاتصالات، وأعيد فتح المدارس الابتدائية والثانوية، واستأنف الاقتصاد والزراعة أنشطتهما. وبدأت عملية التعمير الطويلة الشاقة.

٣ - وقد اتخذت الحكومة مؤخرًا عددا من الإجراءات الإيجابية. فقد قدمت في الآونة الأخيرة الى الجمعية الوطنية قائمة بأسماء ١٢ مرشحا لكي تنتخب الجمعية منهم أعلى ستة قضاة في البلد، ألا وهم رئيس المحكمة العليا ونوابه الخمسة. ويقضي اتفاق أروشا للسلام بأن تختار الجمعية الوطنية هؤلاء القضاة من قائمة تعدها الحكومة وترشح فيها إثنين لكل منصب. وقد بدأت الجمعية الوطنية أيضا مناقشاتها حول دستور جديد لإحلاله محل دستور عام ١٩٩٢ الساري حاليًا. وفي ٢ أيار/مايو، بدأت محكمة عسكرية عملها في كيغالي لمحاكمة ١٤ جنديا بتهمة أنهم كانوا ضالعين في القتل والسطو المسلح. وبعد تحقيقات داخلية مبدئية، أوقفت إثنين من كبار الضباط العسكريين الضالعين في مأساة كيبيهو.

٤ - ومع ذلك، مازالت الحالة متوترة، ولم يطرأ تقدم كبير على عملية المصالحة الوطنية، وما تزال السجون بشعة الاكتظاظ، والاعتقالات تعسفية، والتوتر مهيمن على حقوق الملكية، والنظام القضائي غير فعال. ويلزم تحليل التوترات والاحباطات الحالية في رواندا. فأولا، تعتبر الأنشطة العسكرية وأخبار

شحنات الأسلحة المرسله الى عناصر من قوات حكومة رواندا السابقة الموجودة في البلدان المجاورة مصدر قلق عميق للحكومة. كما تزداد الغارات المنظمة على رواندا من جانب هذه القوات، مما أدى الى إعلان حالة الطوارئ الأمنية واعتقال المشتبه في تعاطفهم معها. ومما يقلق الحكومة عدم وجود قيود فعالة مفروضة على التدريب العسكري لعناصر قوات الحكومة السابقة وعلى إرسال شحنات الأسلحة اليها، في حين أن حظر ارسال الأسلحة الى رواندا ما زال ساريا.

٥ - وهناك سبب آخر للإحباط العميق هو التأخر في إحالة المسؤولين عن إبادة الأجناس الى القضاء، سواء أمام المحكمة الدولية أو محاكم البلد. وتذكر حكومة رواندا أن كثيرين من هؤلاء المسؤولين عن إبادة الأجناس ما زالوا يعملون صراحة من الخارج رغم اعتماد مجلس الأمن قراره ٩٧٨ (١٩٩٥)، ورغم ارسال قوائم بأسماء المجرمين المشتبه فيهم الى البلدان المعنية. كما أن المحكمة الدولية لم تبدأ عملها بعد، بالإضافة الى النقص الحاد في الموظفين والموارد اللازمة للنظام القضائي الوطني الذي يعتبر مسؤولا عن تجهيز قضايا معظم المحتجزين حاليا في سجون رواندا، كما أنه يعتمد على الدعم الدولي. وهناك عنصر ثالث تشدد عليه أوساط حكومة رواندا هو البطء في تسليم المساعدة الاقتصادية التي تعهد بها اجتماع المائدة المستديرة الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. فرغم أنه تعهد بمبلغ ٦٣٤ مليون دولار لهذا الغرض، لم يأت منها فعلا سوى ٦٩ مليونا، استخدمت في سداد الديون. ومن المهم التصدي لهذه المشاكل.

٦ - وهناك اعتراف بأن سلامة عودة اللاجئين عنصر حيوي في استتباب الاستقرار والوثام في البلد. ولقي هذا التصور قبولا في مؤتمر قمة نيروبي، ومؤتمر بوجمبورا، وفي الاتفاقات الثلاثية بين رواندا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبلدان المجاورة. والإحساس بالأمن والثقة الذي يقنع اللاجئين بالعودة لا يتوقف فقط على تحسين الأحوال داخل البلد وإنما أيضا على تحسين العلاقات بين بلدان البحيرات الكبرى. وأنا أرى عقد مؤتمر إقليمي (وهو ما أيده مجلس الأمن مرارا) بأسرع ما يمكن، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية بهدف حل قضايا مترابطة أوسع هي السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثا - جوانب الأمن

٧ - منذ أن أرسلت تقريرتي الأخير الى مجلس الأمن، استمرت الحكومة في إطلاعي على الاستعدادات والغارات العسكرية من جانب عناصر النظام السابق. وما زال عدد المعتقلين بدعوى التواطؤ في إبادة الأجناس مرتفعا. لذلك فإن انتشار عدم الإحساس بالأمن داخل التجمعات المحلية قد حال بشدة دون إعادة اللاجئين الى ديارهم. فما زالت السجون شديدة الازدحام (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). وسبب هذا معاناة إنسانية كبيرة. كما تستمر دون هوادة الانتقادات الموجهة الى الأوساط الدولية عموما والى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بوجه خاص، مما ساهم في خلق جو من عدم التعاون وحتى العداء على المستويات الوسطى وما دونها في حكومة رواندا.

٨ - وظل الجيش الوطني الرواندي خلال الفترة المستعرضة يمنع وصول البعثة الى أنحاء من البلد، وقام بتفتيش واحتجاز مركبات ومعدات أخرى للبعثة، وشارك في مظاهرات ضد البعثة. وكثير من هذه الأنشطة التي تنتهك الاتفاق الخاص بمركز البعثة قد عرقلت تصريف البعثة لمهامها البرية. واستمرت الصعوبات في تناوب القوات، بسبب تأخير أفراد البعثة في مطار كيغالي أو منعهم من دخوله. كما أن الشهور الثلاثة الماضية لم تشهد أية اجتماعات مشتركة بين البعثة والجيش الوطني الرواندي رغم أنه تقرر عقدها كل أسبوعين.

٩ - وبدأ في ٧ نيسان/أبريل أسبوع من الحداد في ذكرى جريمة إبادة الأجناس التي جرت في العام الماضي. وقد وجهت في هذه المناسبة رسالة تعزية الى الرئيس بيزيمونغو باسم المجتمع الدولي. وشهدت جميع أنحاء رواندا تظاهرات جماهيرية وخطبا ومظاهرات استهدف بعضها المجتمع الدولي والبعثة بوجه خاص. وأكد الرئيس ونايب الرئيس لممثلي الخاص القدرة على التحكم في هذه الانفجارات العدائية. ومع ذلك ظل مستوى التعاون مع البعثة غير مرض.

١٠ - وقد أكدت مأساة كيبهيو أن التوترات والمخاوف ما زالت موجودة في رواندا تحت السطح مباشرة. ففي ١٨ نيسان/أبريل، قامت حكومة رواندا بتطويق وإغلاق المعسكرات الثمانية الباقية التي تأوي المشردين داخل البلد في منطقة جيكونغورو، والتي يعتبر معسكر كيبهيو أكبرها على الإطلاق. ورأت الحكومة أن عناصر من قوات وميليشيا الحكومة السابقة تستخدم هذه المعسكرات ملجأ لها. ومن ثم فهي تززع الاستقرار وتعرض أمن المنطقة للخطر. وكانت المفاوضات جارية بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن إغلاق المعسكرات طوعا، عندما قررت الحكومة اتخاذ إجراءات دون إخطار أو تشاور. وجدير بالاعتراف أن سبعة من هذه المعسكرات أغلقت دون حوادث خطيرة. بيد أن التقديرات تشير الى أن ٨٠ ٠٠٠ من المشردين محليا في معسكر كيبهيو حاولوا الإفلات منه يوم ٢٢ نيسان/أبريل بعد أن قضوا خمسة أيام فوق تل واحد ولم يكن لديهم ما يكفيهم من الحيز والمأوى والغذاء ومرافق الإصحاح. ولقي الكثيرون مصرعهم برصاص قوات الحكومة، أو بالأقدام التي داستهم وسحقتهم خلال موجة الإجفال هربا من المكان، أو بمناجل المتشددون الذين هاجموهم في المعسكر وأرهبوا كل من أبدوا إشارة بأنهم يودون مغادرة المعسكر.

١١ - وعندما بدأ الجيش الوطني الرواندي عملياته، ردت البعثة فورا واتخذت خلال ٢٤ ساعة إجراءات هي: وزع الشاحنات لنقل المشردين المحليين؛ وأقامت الوحدة الطبية الاسترالية مركزين لجمع الضحايا وتقديم المساعدة الطبية الطارئة؛ وأقامت البعثة مركزا للقيادة فيه منشآت للاتصال من أجل تعزيز الاتصالات والتخاطب بين القوات البرية وقوات البعثة. وفي نفس الوقت قام مهندسو البعثة بتحسين طريق بوتاري كيبهيو لتسهيل حركة قوافل المشردين المحليين والمساعدة الإنسانية. ونقلت قوات البعثة المرضى والمصابين من هؤلاء المشردين إلى منشآت طبية تابعة للمنظمات غير الحكومية في بوتاري. وتعرقلت أحيانا عملية الإجلاء بسبب القيود على التنقل ومنع مرور البعثة ووكالات الإغاثة. وازداد وجود قوات البعثة في مراكز الإغاثة المفتوحة، وعلى محطات الطرق ومراكز العبور. وزيدت قوات الدورية لتسهيل استقبال المشردين المحليين وزيادة عملية إجلائهم من هذه المنشآت المؤقتة إلى ديارهم الأصلية المختلفة. وزادت

البعثة أيضا وجود المراقبين العسكريين من أجل تيسير الرصد وتعزيز قدرتها على القيام بواجبات المرافقة.

١٢ - وخلال كامل فترة الأزمة، ابتداء من الحصار الذي فرضه الجيش الوطني الرواندي يوم ١٨ نيسان/أبريل حتى وقوع الأحداث الفاجعة يوم ٢٢ نيسان/أبريل، قام كبار موظفي البعثة، ومنهم ممثلي الخاص وقائد القوة ونائب قائد القوة، بزيارة كيبيهو والمناطق المجاورة لها عدة مرات لتقييم الحالة البرية، وللحث على ضبط النفس، والمساعدة في تنسيق أنشطة أفراد البعثة ووكالات الإغاثة.

١٣ - وفي أعقاب مأساة كيبيهو، أوفدت فوراً السيد ألدو اجيليو إلى كيغالي بصفته ممثلي الخاص لكي يبلغ قادة رواندا قلقي ويحث الحكومة على إجراء تحقيق نزيه. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة أنها ستشكل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في ملابسات وأسباب هذه الأحداث، وأن اللجنة سوف تتألف من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن منظمة الوحدة الإفريقية وحكومة رواندا.

١٤ - وزار مبعوثي الخاص رواندا من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ورحب بقرار تشكيل لجنة التحقيق، وحث السلطات الرواندية على التعاون في توزيع مواد الإغاثة الإنسانية في كيبيهو وفي تجمعات السكان. كما أكد السماح بعودة غير المشتبه في مساهمتهم في أعمال إبادة الأجناس إلى ديارهم بأمان.

١٥ - ويسعدني القول أن مبعوثي الخاص قد أكدت له حكومة رواندا أنها ستتعاون بالكامل مع بعثة التحقيق، وأن وكالات المساعدة الإنسانية ستلقى كامل التعاون عند تقديم مساعدتها الإنسانية في مراكز تجمع السكان. وتحقق هذا الالتزام، وأدى ذلك إلى جعل كثير من المشردين محليا يستعدون للعودة إلى ديارهم. وبعد ثلاثة أسابيع من الإقناع، أمكن أيضا بفضل جهود مشتركة من البعثة وحكومة رواندا إعادة قرابة ٥٠٠ ٢ من المشردين المحليين الذين بقوا في كيبيهو إلى ديارهم.

١٦ - أصدرت اللجنة الدولية للتحقيق تقريرها (S/1995/411) وخلصت إلى أن مأساة كيبيهو لم تكن نتيجة عمل مدبر ولم تكن أيضا حادثة يستطاع منعها. وسلمت اللجنة بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمم العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وحكومة رواندا والمنظمات الأخرى من أجل مواصلة السيطرة على الحالة في كيبيهو. وخلصت إلى توفر أدلة موثوقة كافية تثبت أن المشردين داخليا العزل تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها أفراد من الجيش الوطني الرواندي وعناصر مسلحة في المخيم. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بمبادرة الحكومة الرواندية لإجراء تحقيق على الصعيد الوطني. كما أوصت المجتمع الدولي بمواصلة تشجيع ومساعدة رواندا في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية والتعمير.

رابعا - الجوانب العسكرية

١٧ - في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغ قوام البعثة ٥٨٦ ٥ جنديا و ٣١٧ مراقبا عسكريا (انظر المرفق). وأُستكمل تناوب الوحدات النيجيرية والاثيوبية والغانية. كما جرى تناوب أجزاء من الوحدات الزامبية والهندية في الموعد المقرر.

١٨ - وبالرغم من الموارد المحولة لتلبية حالة الطوارئ المتعلقة بالمشردين داخليا، واصل المكون العسكري للبعثة أداء مهامه الأخرى، ومن جملة ما توفير الأمن لمراقبي حقوق الإنسان وموظفي المحكمة الدولية وموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالنظر لتدهور الحالة الأمنية في كينغالي وزيادة عمليات السطو المسلح، فقد تعين على البعثة إجراء بعض التعديلات في وزع تشكيلات القوات من أجل تعزيز الأمن في العاصمة. وترد تفاصيل وزع قوات البعثة في الخريطة المرفقة.

١٩ - وعلاوة على أداء المهام المبينة في قرار مجلس الأمن ٩٦٥ (١٩٩٤)، واصل الجنود والمراقبون العسكريون مرافقة قوافل المعونة الإنسانية وتوفير المساعدة الطبية الطارئة للمواطنين الروانديين في مختلف مواقع البعثة في البلد، وتقديمها إلى المشردين داخليا خلال إقفال مخيمات هؤلاء الموجودة في الجنوب الغربي من رواندا. وأُتيحت في سائر أرجاء البلد الموارد السوقية للبعثة، ولا سيما وسائل النقل للمشردين داخليا واللاجئين العائدين. وساعد مهندسو البعثة في إصلاح الخدمات والمرافق الأساسية، بما فيها إعادة تعمير الجسور وإصلاح الطرقات وشبكات إمدادات المياه. وظل مراقبو البعثة العسكريون على اتصال وتنسيق مستمرين مع الحكومة ومراقبي حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة بهدف تأمين تنقل ومواصلة مراقبة اللاجئين المعاد توطينهم والمشردين داخليا، على نحو سلس وفعال. وقُدِّم الدعم كذلك إلى حكومة رواندا لتحسين إدارة السجون وتخفيف الحالة المروعة السائدة فيها. وإن وجود قوات البعثة ومراقبيها العسكريين يهيئ مناخا من الأمن والثقة في سائر أرجاء البلد ويمكن لمس ذلك من خلال قدوم كثير من المواطنين الروانديين في كثير من الأحيان إلى منشآت البعثة طلبا للحماية.

خامسا - الشرطة المدنية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تدريب قوة شرطة وطنية متكاملة جديدة، وفق ما قرره مجلس الأمن في قراره ٩٦٥ (١٩٩٤) يمثل نشاطا رئيسيا من أنشطة مكون الشرطة المدنية للبعثة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أكملت مجموعة مؤلفة من ٣٠٠ دركي و ٢٠ مرشدا برنامجا تدريبيا مكثفا مدته ١٦ أسبوعا. ومن المتوقع أن تفرز الحكومة أفراد هذه المجموعة إلى أفواج الدرك في سائر أرجاء البلد. وقد اتخذت الترتيبات اللازمة للبدء بتدريب ٤٠٠ مرشح آخر في حزيران/يونيه على مدى أربعة شهور. وبلي ذلك تدريب ١٠٠ مرشد جرى اختيارهم من رجال الدرك الذين تم تدريبهم بالفعل. غير أن الحكومة الرواندية، كما هو مشار إليه في الفقرة ٥٦ أدناه، اتخذت موقفا يطالب بانتهاء أنشطة مكون الشرطة المدنية.

٢١ - وساعدت البعثة كذلك رئيس أركان الدرك الوطني في تحديد تنظيم قوة الشرطة الجديدة واحتياجاتها التشغيلية. وانتهى العمل على وثيقة توجيه ختامية ستستخدم كدليل أساسي لإعداد الطلبات الرسمية التي تقدمها الحكومة إلى شركائها الشنائيين والمتعددي الأطراف للحصول منهما على معدات وغير ذلك من الدعم السوقي للدرك الوطني.

٢٢ - ويواصل مراقبو الشرطة المدنية التابعون للبعثة مهامهم التدريبية ويبقون بالاضافة إلى ذلك على اتصال وثيق مع السلطات المحلية في مقاطعات رواندا الاحدى عشرة ويضطلعون بأنشطة المراقبة والتحقيق. ويعمل المراقبون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويساعدون على وجه الخصوص مراقبي حقوق الإنسان وموظفي البعثة في أداء أنشطتهم اليومية في سائر أرجاء البلد.

٢٣ - ولم تستجب الدول الأعضاء لغاية الآن لنداءات الأمانة العامة المتكررة للحصول على مدربين للشرطة ناطقين باللغة الفرنسية. فمن أصل القوام المأذون به البالغ ١٢٠ مراقبا، لم يُنشر لغاية ٣١ أيار/مايو سوى ٦٤ مراقب شرطة من ٨ بلدان (انظر المرفق).

سادسا - جوانب حقوق الإنسان

٢٤ - واصلت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أنشطتها في المجالات الرئيسية الثلاثة التي تشكل ولايتها: التحقيق في إبادة الأجناس والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان؛ ورصد حالة حقوق الإنسان وتهيئة مناخ من الثقة ولا سيما فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا؛ والتعاون التقني والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغ عدد العاملين في العملية الميدانية ١٢١ شخصا وبلغ عدد مكاتبها الميدانية أحد عشر مكتبا منتشرة في سائر أرجاء البلد.

٢٥ - وما تزال التحقيقات في جرائم إبادة الأجناس التي ارتكبت في عام ١٩٩٤ تمثل مكونا هاما من ولاية العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. وقد وُضعت في متناول المقرر الخاص والمحكمة الدولية لرواندا التقارير والأدلة المكثفة التي جمعت من مواقع المجازر التي ارتكبت في سائر أرجاء رواندا. وفي أثناء الزيارة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان في رواندا في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، سلم موادا إضافية إلى نائب المدعي العام. وحال استلام أفرقة التحقيق أية تقارير إضافية، تحيلها حسب الأصول إلى المقرر الخاص لرواندا وإلى المحكمة الدولية لرواندا.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت الظروف المروعة السائدة في سجون رواندا من الشواغل الجدية للبعثة. إذ يوجد الآن ما يقارب ٤٢ ٠٠٠ محتجز في سائر أرجاء البلد ويُحبس كثير منهم في ظروف غير إنسانية. وما لم يقدم المحتجزون للمحاكمة في الوقت المناسب ووفقا للقواعد والمعايير الدولية الأساسية فإن الجهود التي تبذل حاليا لزيادة طاقة السجون الرواندية، لا تمثل مع ذلك سوى حل جزئي. وهناك مؤشرات تدل على ركود مؤقت في الاعتقالات في مناطق معينة بسبب اكتظاظ السجون إلى حد

كبير. وقد أعرب المقرر الخاص لرواندا عن أسفه لقصر هذه السياسة على مناطق معينة في البلد، واقترح تطبيقها في سائر أرجاء البلد عامة.

٢٧ - وقد قامت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، في سياق جهودها الرامية إلى التغلب على الأزمة الناشئة عن إغلاق مخيمات المشردين داخليا بالقوة في جنوب غربي رواندا، بتعزيز أفرقتها عن طريق وزع ٢٤ موظفا ميدانيا إضافيا إلى مناطق غيكونغورو وبوتاري وبوجوسيرا المتأثرة بصفة رئيسية، وعينت منسقا لحالات الطوارئ في بوتاري. ويجري بشكل منتظم اطلاع حكومة رواندا والمنظمات الدولية المعنية بحالة حقوق الإنسان في بلدان المنشأ التي يعود إليها المشردون داخليا. وطيلة الأزمة، شجعت العملية الميدانية لحقوق الإنسان الوزارات الحكومية المعنية على زيارة المناطق المتأثرة. وظلت كذلك على اتصال وثيق مع السلطات المحلية بهدف تحسين سبل وصول موظفي حقوق الإنسان الميدانيين إلى القرى، وتيسير إمكانية إنشاء لجان مشتركة تناط بها عملية إعادة التوطين.

٢٨ - وواصلت وحدة التعاون التقني التابعة للعملية الميدانية تطوير أنشطتها الرامية إلى إصلاح النظام القضائي وإعادة بناء المجتمع المدني. وشُرِعَ بعدة مشاريع محددة، ولا سيما إيفاد ٥٠ من الخبراء القانونيين الدوليين للمساعدة في إعداد ملفات الدعاوى ضد المتهمين بالاشتراك بجريمة إبادة الأجناس. وثمة جهدا هاما آخر هو تقديم المساعدة إلى حكومة رواندا لتمكينها من مواءمة تشريعاتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويساعد التعاون التقني كذلك في إرهاف الوعي بحقوق الإنسان في البلد من خلال توعية الأفراد العسكريين والشرطة وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، والجمهور.

٢٩ - وتنظر الحكومة الرواندية في إمكانية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وفق ما هو منصوص عليه في اتفاقات أروشا للسلام. ويتوقع من هذه اللجنة المؤلفة من سبعة أعضاء مستقلين يعملون لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات، أن تقوم بمقتضى هذه الاتفاقات بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على الأراضي الرواندية، بما في ذلك الأفعال التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية أو موظفوها.

سابعاً - المحكمة الدولية لرواندا

٣٠ - بُعِدَ تعيين نائب المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا، بدأت عملية التحقيق في أفعال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا. وسيضطلع بالتحقيقات في رواندا وخارجها، ولا سيما في البلدان الأفريقية الأخرى، وأوروبا وشمال أمريكا وستشمل ٤٠٠ من المشتبه فيهم المعروفين الذين التمس معظمهم اللجوء في الخارج. وبمقتضى المادة ٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة رواندا (انظر القرار ٩٥٦ (١٩٩٤)، المرفق)، يقع على الدول التزام بالتعاون مع المحكمة الدولية والامتنال لأي طلب منها، بما في ذلك اعتقال أو احتجاز الأشخاص وتسليم أو نقل المشتبه فيهم.

٣١ - ويعمل مكتب المدعي العام حاليا على تعيين محققين ومدعين عامين. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومات بالمساهمة بخدمات موظفين مؤهلين لفترات مؤقتة ريثما تستكمل المحكمة تماما ملاكها من الموظفين.

٣٢ - وما يزال مكتب المدعي العام يعمل على أساس إذن التزام منحتة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمبلغ ٢,٩ مليون دولار، لتغطية الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وسيقدم بيان الميزانية لسنة ١٩٩٥ إلى الدورة التاسعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويبلغ حاليا مجموع التبرعات المعلنة والمقدمة إلى الصندوق الاستئماني للمحكمة الدولية ٩٥٩ ٠٣٤ ١ دولار.

٣٣ - وزارت بعثة تابعة للأمم المتحدة مؤخرا لجمهورية تنزانيا المتحدة لبحث الجوانب التقنية والقانونية المتعلقة بإنشاء مقر المحكمة الدولية في أروشا. وناقشت البعثة نطاق احتياجات المحكمة وتفاوضت بشأن اتفاق المقرر واتفاق إيجار المباني. وسيقدم إلى المجلس قريبا تقرير عن هذه المسألة.

٣٤ - وقد وضع مجلس الأمن بمقتضى قراره ٩٨٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قائمة تضم أسماء ١٢ مرشحا للتعيين في منصب قاض بالمحكمة الدولية. وفي ٢٥ أيار/مايو، انتخبت الجمعية العامة ستة قضاة لغرف المحاكمة. ومن المقرر أن تعقد المحكمة دورة استثنائية في لاهاي في ٢٦ حزيران/يونيه بهدف اعتماد لائحتها الداخلية وأصول المحاكمات فيها.

٣٥ - وقام المدعي العام للمحكمة الدولية، القاضي غولدستون، بزيارته الثانية إلى رواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. واجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين، ومع ممثلي الخاص وناقش الترتيبات العملية لأداء المحكمة لوظائفها. وفي ١٩ أيار/مايو، انعقد مؤتمر للمانحين لمدة يوم واحد لبحث الدعم الدولي للمحكمة، ولا سيما التمويل. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للمحكمة، وأن ألتمس استمرار المساعدة وتقديم مساعدات إضافية لتمكين المحكمة من العمل بشكل فعال.

ثامنا - النواحي الإنسانية

٣٦ - منذ تقريره الأخير، ما فتئت الجهود الإنسانية التي يبذلها البلد توجه بشكل رئيسي نحو معالجة الآثار المترتبة على الإغلاق القسري لمخيمات المشردين في الداخل التي تقع جنوب غربي رواندا. ومما لا شك فيه أن الاستجابة السريعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية، قد أدت إلى الحيلولة دون حدوث المزيد من الإصابات والمعاناة الناجمة عن الحالات الطارئة للمشردين في الداخل. وقد بذلت هذه الجهود بالتعاون مع وزارات حكومية عديدة في كينغالي ومراكز الشرطة في بوتار وغيكونغورو. كما قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والمنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدة

لنقل ما يزيد عن ٧٠ ٠٠٠ شخص؛ وأنشئت مرافق طبية لحالات الطوارئ للعناية بالمرضى والجرحى، وذلك في بوتار بصفة رئيسية؛ واستخدمت المحطات المتوسطة ومراكز الإغاثة المفتوحة التي تديرها وتدعمها المنظمات غير الحكومية كنقاط للاسعافات الأولية وتوفير الأغذية والماء وغير ذلك من المواد اللازمة لحالات الطوارئ، بالنسبة للسكان السابقين لمخيمات المشردين في الداخل.

٣٧ - وعلى الرغم من أن المرحلة الأولية من حالة الطوارئ قد انتهت حالياً، فإن المشاكل المتصلة بإغلاق المخيمات لم تحل حتى الآن. وفي بداية الأمر، أفادت التقارير بأن سكان المخيمات السابقين كانوا يتعرضون للضرب والرجم بالحجارة والمضايقات، إما وهم في طريقهم إلى كيميوناتهم أو داخل هذه الكميونات. وقد أبلغ مؤخراً عن حدوث بعض التحسن في استيعاب المشردين في الداخل في أعقاب الوجود المتزايد لأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وغيرهم من الموظفين الدوليين في الكميونات، فضلاً عن عمليات التوسط التي يقوم بها وزير الداخلية، غير أن العودة الواسعة النطاق للمشردين في الداخل، الذين أجبر معظمهم على ترك ممتلكاتهم في المخيمات أو تعرضوا للنهب وهم في طريقهم إلى ديارهم، قد فرضت مطالبات ضخمة على الأحوال الهشة القائمة بالفعل في كثير من الكميونات. وهناك حاجة ملحة بشكل متعظم لقيام المجتمع الدولي بالتعجيل بتقديم المساعدة لإصلاح الكميونات، ولا سيما في المناطق التي عادت إليها أكبر أعداد من المشردين في الداخل. وفي هذا الصدد، قامت أفرقة للتقييم، تتألف من موظفين حكوميين وموظفين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بزيارات إلى معظم الكميونات في مركز شرطة بوتار لتحديد الاحتياجات الملحة والمجالات ذات الأولوية التي تستلزم التدخل. وفي كيغالي، تم تنشيط الخلايا القطاعية، من خلال مركز العمليات المتكاملة، الذي يشترك في تشغيله كل من الحكومة ومكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والمنظمات غير الحكومية، لضمان تخطيط وتنسيق أنشطة الإصلاح على نحو فعال.

٣٨ - وعلى الرغم من أن برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية قد بدأت في توزيع الأغذية على المشردين في الداخل العائدين وغيرهم من المعوزين في الكميونات، فإن كثيراً من الناس يفتقرون إلى سبل إنتاج الأغذية حتى الموسم الزراعي القادم من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، فإنهم سيحتاجون إلى المساعدة الغذائية فضلاً عن البذور والأدوات اللازمة للموسم الزراعي القادم. وبالإضافة إلى المشردين في الداخل العائدين، فإن الفئات الضعيفة الأخرى ستحتاج أيضاً إلى معونات غذائية مستدامة في المستقبل المرتقب. ويشمل ذلك الحالات "الجديدة" و "القديمة" للعائدين الذين لم يتم حتى الآن توطئهم ومعظمهم ولذلك فإنهم لا يملكون أراضي لزراعتها. وتشمل الفئات الضعيفة الأخرى المرضى المقيمين بالمستشفيات والأيتام والأطفال غير المصحوبين بذويهم. وخلال شهر أيار/مايو، يعتزم برنامج الأغذية العالمي توزيع ٢٠٤٦ طن من الغلال و ٢١٤ طن من الحبوب و ٢٤٤ طن من الزيوت و ٨٥ طن من المواد الغذائية الأخرى على ما مجموعه ٤٢٠ ٠٠٠ من المستفيدين من الفئات المذكورة أعلاه. وقد قدمت بالفعل إلى سكان

المخيمات السابقين مساعدات طارئة غير غذائية، كأغطية السرائر البلاستيكية وقدر الطهي والبطانيات والصابون والملابس، وسيستمر تقديمها.

٣٩ - وتحتاج المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد إلى إصلاحات عاجلة وعدد إضافي من الموظفين لكفالة توفير الخدمات الصحية بصورة مناسبة، وبخاصة للمشردين في الداخل العائدين. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في إطار برنامجها الخاص بتقديم المساعدة إلى العائدين، بإصلاح ثماني مستشفيات بالمديريات و ٤٢ مركزاً صحياً في المناطق التي تم توطين أعداد كبيرة من العائدين. وتتضمن البرامج الصحية الأخرى برنامجاً تدريبياً نظمته منظمة الصحة العالمية لـ ٢٠ من عمال الصحة في مجال مراقبة الأوبئة ومكافحتها وبرنامجاً آخر لـ ٢٢ مدرباً أعدته الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمومة المأمونة.

٤٠ - وبالنسبة للمياه والمرافق الصحية، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بدعم إصلاح شبكة الإمداد بالمياه في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وهي منطقة يعود إليها غالبية اللاجئين "القدامى" من أوغندا بقطعان مواشيهم. ويجري حالياً حفر ما يزيد عن ٢٠ من الآبار الضحلة وستستكمل عمليات الحفر قبل نهاية تموز/يوليه لتلبية احتياجات ما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ شخص. وفي المناطق الأخرى من البلد، سيتم وضع صنابير على حوالي ١٥٠ ينبوع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لخدمة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص من ثلاث مقاطعات.

٤١ - كذلك أدى إغلاق المخيمات إلى زيادة عدد القصر غير المصحوبين بذويهم، الذين إما كانوا قد تركوا في المخيمات أو عثر عليهم على طول الطريق. وتفيد اليونيسيف بأنه يوجد حوالي ٢ ٠٠٠ من القصر غير المصحوبين بذويهم، ٧٠ في المائة منهم دون الخامسة من العمر. وقد تعرض معظمهم إلى أذى بالغ من تجاربهم وتقوم وحدة الجراحة التابعة لليونيسيف بمساعدتهم.

٤٢ - وللاضطلاع بالمشاريع التي ستنجح للناس سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية ومياه الشرب والمرافق الصحية والتعليم، فضلاً عن سبل استئناف الأنشطة الزراعية، لا تزال هناك حاجة إلى تمويلات ضخمة من مجتمع المانحين. وكما أوردت في نيسان/أبريل، فإن المستوى غير الكافي للاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل رواندا والمنطقة دون الإقليمية قد أعاق الأنشطة الغوثية وبدء أنشطة الإصلاح والتعمير. وحتى ١٥ أيار/مايو، لم يعلن عن سوى ٨٠ في المائة من مجموع الاحتياجات التي تبلغ ٢١٩ مليون دولار من أجل رواندا. وبالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، بلغت التبرعات المعلنة ٢٤ مليون دولار في مقابل الاحتياجات الإجمالية التي تبلغ ٥٨٧ مليون دولار.

٤٣ - وتبلغ المساهمات الإجمالية التي وردت حتى الآن من مختلف البلدان والمصادر الخاصة ٦,٣ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، ساهمت هولندا بما يزيد عن ٥,٤ مليون دولار لبرنامج ينفذه برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي لدعم الحكومة. كذلك تم اعتماد موارد لوزارة التعمير والتكامل الاجتماعي على وجه التحديد لتيسير تقديم المساعدة الطارئة إلى الكميونات. ويتضمن ذلك شراء المعدات واللوازم للسلطات الإدارية المحلية وللنظام القضائي.

٤٤ - وقد أثار عدد من الأحداث قلقاً بشأن احترام المبادئ المتعلقة بحماية ومعالجة اللاجئين والمشردين في الداخل. وفي نهاية آذار/مارس، قامت السلطات التنزانية بإغلاق حدودها مع بوروندي في وجه الآلاف من طالبي اللجوء، بمن فيهم اللاجئين الروانديون الفارون من المخيمات في بوروندي في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في ذلك البلد. وهناك أيضاً مؤشرات تفيد بأن بعض المشردين في الداخل الذين فروا بعد إغلاق المخيمات مؤخراً في رواندا لم يسمح لهم بدخول بوروندي أو أعيدوا ضد رغبتهم إلى رواندا بعد دخول البلد. ومن الممكن أن يؤدي الإغلاق القسري لمخيمات المشردين في الداخل إلى خلق مزيد من العقبات بالنسبة للعودة الطوعية للاجئين من البلدان المجاورة، كما يتضح من الانخفاض الذي حدث مؤخراً في عدد من عمليات الإعادة الطوعية المنظمة إلى الوطن من المعسكرات الموجودة في زائير.

٤٥ - كذلك أدى قرار الحكومة الرواندية بإغلاق الحدود مع زائير في وجه كل حركة السير، بما في ذلك الأغذية المتجهة إلى مخيمات اللاجئين في منطقة يوكافو في زائير، إلى زيادة تعقيد السلسلة الصعبة بالفعل للوازم والسوقيات، وفي كل من غوما وبوكافو، انخفض معدل توزيع الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة من الاحتياجات المعتادة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في معسكرات اللاجئين في زائير، يسرني أن أفيد بأن وزع الوحدة الأمنية الزائيرية قد بلغ الآن كامل قوته البالغة ٥٠٠ شخص وأنه، نتيجة لذلك، تحسنت الأحوال الأمنية في المخيمات إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، لا تزال المباحثات جارية مع السلطات الزائيرية بشأن إمكانية تحديد مواقع جديدة للمخيمات التي تقع مباشرة بالقرب من الحدود.

٤٧ - إنني أحث الدول الأعضاء على أن تضع في اعتبارها المقدمة المنطقية الإنسانية التي تقدم على أساسها أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإنني أؤيد الدعوة التي وجهها مجلس الأمن مؤخراً إلى الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المالية السابقة وزيادة مساعداتها المقدمة للأنشطة الإنسانية في رواندا، وكذلك دعوته إلى جميع الحكومات في المنطقة إلى إبقاء حدودها مفتوحة لهذا الغرض. كما أود أن أشدد على طلب مجلس الأمن لحكومة رواندا بأن تعمل على تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها على اللاجئين والمشردين بشكل يتماشى مع المبادئ الدولية (S/PRST/1995/22).

تاسعا - الجوانب الإدارية والمالية

٤٨ - أذنت لي الجمعية العامة، بموجب مقررها المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ١٩ ٣٤٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٨ ٩٨٩ ٠٠٠ دولار) للفترة الممتدة من ١٠ حزيران/

يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، وذلك رهنا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى ما بعد ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. فإذا قرر المجلس تمديد ولاية البعثة، سأطلب من الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة أن ترصد اعتمادات كافية من أجل تشغيل البعثة.

٤٩ - وحتى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ٧٠,١ مليون دولار، وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة المتعلقة بجميع عمليات حفظ السلم ١٨٥٤,١ مليون دولار.

عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ - لقد عانى الشعب الرواندي أبشع المعاناة بما يفوق كل وصف. والهدف السياسي للأمم المتحدة في رواندا هو مساعدة الشعب على تحقيق السلم والاستقرار والتعمير وفقا لمبادئ اتفاقات أروشا للسلم. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا إذا قدم أولئك المذبذبون الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية للمحاكمة وتوافرت لزعماء وشعب رواندا الإرادة السياسية لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الاحترام والتفاهم المتبادلين. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة جهودها من أجل المساعدة في هذه العملية الشاقة. وأسهمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إسهاما كبيرا في الاستقرار وتطبيع الحالة النسبيين اللذين تحققا في رواندا على مدى السنة الماضية. ومع ذلك، فإن الوضع المعقد الذي ورد وصف له في الجزئين الثاني والثالث أعلاه جعل حكومة رواندا تتساءل بشأن دور هذه العملية في المستقبل.

٥١ - لقد صُممت الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حينما كانت رواندا تعيش في ظروف إبادة جماعية وحرب أهلية مدمرتين. وكانت المسؤولية الرئيسية التي عهد بها إلى البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ هي الإسهام في تحقيق أمن وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا. وقد انتهت الحرب والإبادة الجماعية مع إقامة الحكومة الحالية لرواندا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. ومنذ ذلك الوقت، تغير الوضع تغييرا جذريا. ولا شك في أن هذه التغييرات تستدعي إجراء تسويات في ولاية البعثة، بحيث يمكن لدورها أن يعكس الوضع الراهن.

٥٢ - واحتسابا لانتهااء ولاية البعثة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أجرى ممثلي الخاص مشاورات موسعة مع حكومة رواندا، بغية تحقيق تضافر مشترك بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه بصورة مفيدة في المستقبل. وفي البداية، أوضحت الحكومة أنها تصر على إجراء تخفيض حاد في كل من نطاق مهام البعثة ومستويات القوات.

٥٣ - وخلال هذه المشاورات، ناقش ممثلي الخاص مع الحكومة ولاية جديدة تتألف من مهام ينبغي، في رأيي، أن تؤديها البعثة خلال الستة أشهر القادمة. وسيستمر تنفيذ هذه المهام مع مراعاة الاحترام الكامل

للسلطة السيادية للحكومة. وسيستتبع ذلك تحول في تركيز ولاية البعثة من حفظ السلم إلى دور بناء الثقة. وعلى هذا الأساس، ستضطلع البعثة بالمهام التالية:

(أ) مهام مطلوبة بخاصة لإدامة وجود عملية حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في رواندا، وبشكل أساسي في كيغالي: تنطوي تلك المهام على حماية أماكن عمل الأمم المتحدة وحماية موظفي المحكمة الدولية، وعند الاقتضاء حماية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك عناصر الاحتياطي المستعدة والقيادة اللازمة، وعناصر المراقبة والدعم؛

(ب) المهام التي تهدف إلى مساعدة حكومة رواندا في بناء الثقة وتعزيز مناخ يُفضي إلى تحقيق الاستقرار وعودة اللاجئين والمشردين: تنطوي تلك المهام على الرصد في شتى أنحاء البلد مع المراقبين العسكريين/مراقبي الشرطة استكمالاً لمهام مراقبي حقوق الإنسان؛ والمساعدة في توزيع المساعدة الإنسانية؛ وتسهيل عودة اللاجئين في المدن والكميونات وإعادة دمجهم؛ وتوفير المساعدة والخبرة في مجالات الهندسة والسوقيات والرعاية الطبية وإزالة الألغام؛ ووضع احتياطي محدود من القوات المكونة لتشكيلات في بعض المقاطعات. ولن تقوم هذه القوات بأي مهام تنطوي على دوريات ولكنها ستساعد في أداء المهام المذكورة أعلاه، حسب الاقتضاء.

٥٤ - وبعد المشاورات مع ممثلي الخاص وقائد القوات، يقدر أن البعثة ستحتاج من أجل الاضطلاع بهذه الوظائف، إلى حوالي ٣٣٠ ٢ من أفراد القوات المكونة لتشكيلات، و ٣٢٠ مراقبا عسكريا و ٦٥ شرطيا مدنيا. وسيكون ذلك بمثابة تخفيض كبير بالنسبة للقوة المأذون بها حاليا وقوامها ٥٠٠ ٥ من الأفراد، و ٣٢٠ مراقبا عسكريا و ١٢٠ شرطيا مدنيا. وسيبدأ هذا التخفيض في أقرب وقت ممكن وسينفذ تدريجيا على مدى الشهرين القادمين أو الثلاثة أشهر القادمة، على أن يكون مفهوما أن كتائب المشاة الموزعة حاليا في المقاطعات ستقوم بعد ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بتغيير مهامها الحالية إلى المهام المذكورة أعلاه.

٥٥ - وسيكون هيكل القوة المقترحة في إطار ما يلي: كتيبة مشاة قوامها ٨٠٠ من الأفراد من جميع الرتب، يكون موقعها في كيغالي وتعززها وحدات دعم أساسية مثل موظفي المقر (٥٠)، والاتصالات (٥٠)، والهندسة (٢٠٠)، وإخصائيين طبيين (١٠٠)، والأفراد العاملين في مجال السوقيات (١٠٠)، والشرطة العسكرية (٣٠) وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وزع سرية مشاة في كل قطاع من القطاعات الحالية لعمليات البعثة. وستضم هذه السريات الخمس المستقلة، ومجموع أفرادها حوالي ١ ٠٠٠، عناصر من وحدات الدعم أو إخصائيين، وفقا لمقتضيات المهام الإنسانية المحددة.

٥٦ - بيد أنه، خلال المشاورات التي أجريت مع ممثلي الخاص، اقترحت الحكومة الرواندية دورا مختلفا وأكثر تقييدا للبعثة، متذرعة في ذلك بأن الظروف الحالية على الساحة تستدعي تخفيضا كبيرا جدا في عدد أفراد قوات الأمم المتحدة. ومفاد موقف الحكومة أن معظم وظائف حفظ السلم التي اضطلع بها البعثة حتى الآن أصبحت غير لازمة. وأن مفهوم تعزيز الأمن والثقة من خلال وجود البعثة لم يعد من الممكن قبوله،

حيث أن الحكومة أخذت على عاتقها مسؤولية الأمن الوطني في كافة أنحاء البلد. وكذلك فإن الحكومة تتحمل مسؤولية حماية قوافل المساعدة الإنسانية وينبغي أن يقتصر دور البعثة على الرصد فحسب. ونوقشت مسألة رصد الحدود، ولكن الحكومة ترى أنه ليس هناك ما يستدعي أن تضطلع البعثة بمثل هذا الدور في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الحكومة عن رأي مفاده أن برنامج التدريب الحالي الذي يضطلع به عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، ينبغي استبداله بترتيبات ثنائية ويمكن أن يستمر فقط لحين العمل بهذه الترتيبات.

٥٧ - وباختصار، اقترحت الحكومة الرواندية تخفيض البعثة الى قوام أقصاه ٨٠٠ ١ من القوات المكونة لتشكيلات يتم وزعهم في كيغالي فضلا عن المقاطعات. كما اقترحت تمديد ولاية البعثة لستة شهور، على أن يكون مفهوما أنه لن يكون هناك تمديدا آخر وينبغي الشروع فورا في الخطوات الرامية الى تخفيض عدد القوات التابعة للبعثة خارج كيغالي.

٥٨ - وتبين من تحليل هذا الاقتراح أنه لن يكون بمقدور البعثة بقوة قوامها ٨٠٠ ١ من القوات المكونة لتشكيلات، مضافا إليها ٦٥ شرطيا مدنيا، أن تؤدي بصورة ملائمة مهامها الموصوفة في الفقرة ٥٣ أعلاه. وفي حين أنني أفهم موقف حكومة رواندا، فلدي اقتناع بأن البعثة لا تزال عنصرا أساسيا في جهود المجتمع الدولي الرامية الى مساعدة حكومة وشعب رواندا وأنه لا بد أن تكون لها القدرة على تنفيذ وظائفها بفعالية. وفي الوقت ذاته، بما أن البعثة هي عملية لحفظ السلم أنشئت بموجب الفصل السادس من الميثاق، فإن استمرار وجودها يتوقف على موافقة الحكومة وتعاونها النشط. ولذلك، فإني بالتالي، أعتزم مواصلة المشاورات مع حكومة رواندا وسوف أقدم تقريرا شفويا الى المجلس بشأن نتيجة تلك المشاورات قبل أن يتخذ المجلس قرارا بشأن ولاية البعثة في المستقبل.

٥٩ - ورهنا بذلك التقرير، أوصي مجلس الأمن بتجديد ولاية البعثة، مع تعديلها بحيث تؤدي المهام الموزعة في الفقرة ٥٣ أعلاه، لفترة ستة أشهر، تنتهي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وخلال تلك الفترة، سيواصل ممثلي الخاص ممارسة مساعيهم الحميدة من أجل تسهيل، بالتشاور مع حكومة رواندا، عملية المصالحة الوطنية، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقات أروشا للسلم. وستساعد البعثة أيضا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة عمل متكاملة ومتعددة الوظائف في ميدان إعادة التأهيل، والإعادة الى الوطن، وإصلاح الهياكل الأساسية وإنعاش العدالة. وبمقدور البلدان المانحة أن توجه الأموال المخصصة لتلك المشاريع من خلال الصندوق الاستئماني لرواندا، من أجل إتاحة استخدام الموارد على نحو فوري ومرن وفعال.

٦٠ - ووفقا لإعلان مؤتمر قمة نيروبي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإعلان بوجمبورا المؤرخ شباط/فبراير ١٩٩٥ والاتفاقات الرسمية التي وقعت عليها رواندا، يتعين بذل جهد كبير لإغراء مليوني لاجئ رواندي بالعودة الى مساكنهم في سلامة وبكرامة. وينبغي أن يتم ذلك دون الإضرار بالإجراء الفعال، في إطار قواعد الاجراءات القانونية، ضد المجرمين المتهمين بإبادة الأجناس، وفقا لقرار مجلس

الأمن ٩٧٨ (١٩٩٥). وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم على الفور باتخاذ خطوات لدعم تنشيط المحكمة الدولية في أبكر وقت ممكن وإصلاح النظام الوطني للعدالة في رواندا. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم السماح للمواطنين الروانديين الموجودين في بلدان مجاورة بتلقي إمدادات الأسلحة أو القيام بأنشطة عسكرية تهدف إلى زعزعة الاستقرار في رواندا. وأشعر بالقلق، خاصة، بأنه إذا لم يتخذ إجراء أكثر قوة للحيلولة دون تلك الأنشطة، فسوف تتصاعد الاشتباكات بصورة خطيرة عبر الحدود الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إضافة بُعد جديد لمأساة رواندا ويسفر عن نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

٦١ - ومن شأن تنفيذ الخطوات المذكورة في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ أعلاه أن يسهم في إقرار السلم والأمن في رواندا. بيد أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وثمة ضرورة للتعجيل بتقديم المساعدة الدولية إلى رواندا إذا أريد تهيئة أية فرصة للانتعاش للمؤسسات الحيوية في البلد. ومن الضروري أن نجد سبل تحسين الإجراءات التي أدت إلى تأخير دفع المساعدة لحل المواقف التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية. وفيما يتعلق بالحل الطويل الأجل لمشاكل اللاجئين والمشاكل ذات الصلة في دول البحيرات الكبرى، أعترم تعيين مبعوث خاص لإجراء مشاورات مع البلدان المعنية، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية، بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاقليمي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية وعقد ذلك المؤتمر في أبكر وقت ممكن.

٦٢ - وأود، في ختام هذا التقرير، أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد شهريار خان، وقائد القوة، اللواء غاي توسيغنانت، وإلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لمساهماتهم البارزة في هذه البعثة للأمم المتحدة ومساهماتهم من أجل تحقيق السلم والاستقرار في رواندا.

مرفق

تكوين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى
رواندا - اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥

المجموع الكلي	الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون			البلد
		المجموع	المراقبون	القوات	
١٧		١٧	١٧		الاتحاد الروسي
٨٣٤		٨٣٤		٨٣٤	إثيوبيا
١		١	١		الأرجنتين
٣	٣	صفر			الأردن
٣٠٢		٣٠٢		٣٠٢	استراليا
٩	٩	صفر			ألمانيا
٢٦		٢٦	٢٦		أوروغواي
٣٧		٣٧	٣٦	١	بنغلاديش
٢		٢	٢		بولندا
٢		٢		٢	تشاد
٨٤٤		٨٤٤	١٠	٨٣٤	تونس
٧	٧	صفر			جيبوتي
٨٦١	١٠	٨٥١	٢٠	٨٣١	زامبيا
٢٤		٢٤	٢٤		زمبابوي
٢٤٠		٢٤٠	٢	٢٣٨	السنغال
٨٢٩	١٠	٨١٩	٣٥	٧٨٤	غانا
١٧		١٧	١٧		غينيا
٧	٥	٢	٢		غينيا - بيساو
١		١	١		فيجي
١٢٤		١٢٤	١٩	١٠٥	كندا
٨		٨	٨		الكونغو
٢٣٩	١٠	٢٢٩	٣١	١٩٨	مالي
١٩٧		١٩٧	١٤	١٨٣	ملاوي
١		١		١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٥		١٥	١٥		النمسا
٣٦٦	١٠	٣٥٦	١٧	٣٣٩	نيجيريا
٩٥٤		٩٥٤	٢٠	٩٣٤	الهند
٥ ٩٦٧	٦٤	٥ ٩٠٣	٣١٧	٥ ٥٨٦	المجموع

